

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### النَّسَائِيرُ الْكَلَامِيَّ مَعَ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ

لقد استخلص المحقق الاصفهاني مقالته بأن: «الإطلاق المقابل للقييد (بنحو الابشرط القسمي) تارةً من قبيل العدم والملكة، كما فيما كان (القييد) ممكناً (عقولاً) كقييد الإنسان بالكتابة و أخرى من قبيل السلب والإيجاب، كما فيما كان (الإطلاق) ضرورياً (لأجل استحالة القييد كما في تقييد الصلاة بالقصد)».

ثم نازع المحقق الاصفهاني متوهماً معتقداً بأن «الإطلاق عنصر وجودي لا عدمي» فصارَ عَهْ قائلًا:[1]

1. لا يقال: الإطلاق هنا ليس بمعنى عدم التقييد (بل يُعد المطلق عنصراً وجودياً) بل بمعنى الإرسال، فهو تعين (إطلاقي و وجودي لا عدمي وفقاً لتعريف القدامي كصاحب المعالم بأن الإطلاق: هو ما دلّ على معنى شائع في جنسه) بحيث لو خالفه لأصبح مجازاً في قبال تعين التقييد، وليس (الإطلاق) كالعدم بالإضافة إلى الملكة حتى يستحيل باستحالة التقييد (بل كلاهما وجوديان فلا استحالة إذن).

Ø لأننا نقول (أولاً): ليس الإطلاق (و السريان) مأخوذاً في موضوع الحكم (مفهوماً حتى يصبح عنصراً وجودياً و مجازاً لو تقييد المطلق) بل (مأخوذاً) لتسريحة الحكم (قهرأ و خارجاً) إلى تمام أفراد موضوعه، فال موضوع نفس الطبيعة الغير المتقيدة بشيء (فهوية الإطلاق سينطبق خارجاً على حصصه بطبيعة حاله نظير انطباق «العالم» على كافة حصصه من دون أن يؤخذ إطلاقه في معناه).

Ø (ثانياً): مع أنه من حيث الاستحالة -أيضاً- كذلك (أي ستجري الاستحالة على المطلق الوجودي أيضاً لأن الإرسال حتى من هذه الجهة المستحيلة يوجب جميع المحاذير المتقدمة (بأنه لا قابلية للحاظ القيد وبالتالي لا قابلية للإطلاق الوجودي أيضاً).

2. فإن قلت: كما أن إطلاق «الهيئة» ذاتاً (أي التي قد اعتبر المولى فيها إطلاقاً لحاظياً) في مسألة شمول كل حكم للعالم والجاهل (هو) دليل على الشمول (فرغم استحالة اتخاذ «العلم في الحكم» ولكن المشهور قد أخذ هناك الإطلاق الذاتي للهيئة، فأجرأوا الأحكام على العالم والجاهل معاً) فليكن إطلاق «المادة» ذاتاً هنا (أي ذات الصلاة المطلقة) دليلاً على عموم المتعلق (فرغم أنه قد استحال الإطلاق اللحاظي والوجودي في الصلاة ولكنها تمتلك إطلاقاً ذاتياً فيكفي هذا لأصال التوصلية) فلا حاجة إلى الإطلاق النظري والتوصية اللحاظية (كما توفر إطلاق الهيئة هناك) بل يكفي الإطلاق الذاتي (المادة) و ان كان منشأه (الإطلاق الذاتي) عدم إمكان التقييد النظري و التعميم اللحاظي (من قبل المولى).

Ø قلت: (ثمة فارق بين مسألة «قيدية العلم» و بين «قيدية القصد» فإن نفس امتناع توقف «الحكم» على العلم أو (على) الظن به أو الشك فيه، كامتناع دخل تعلق إحدى (هذه) الصفات به (الحكم) في ترتيب الغرض الباعث على الحكم (فهي لا تخلق الغرض

النهائي، فهذا الامتناع) دليل على عدم دخل إحدى الصفات في مرتبة من المراتب (أي العلم و الظن و... لا تتدخل في غرض المولى و لا في حكمه أساساً) لا إطلاق الهيئة ذاتاً (فلا يُعد دليلاً كما زعمه المتوهّم) فنفس البرهان (أي امتناع تدخل تلك الصفات في الحكم و الغرض) الجاري في جميع المراتب (حكماً و غرضاً) دافع للتردد البدوي الحاصل للغافل (فالعلم و الجهل لا يتدخلان في الحكم و الغرض، و لهذا لا نتمسّك بالإطلاق الذاتي أبداً).

Ø بخلاف ما نحن فيه (أي اتخاذ القصد) فإن عدم تقييد متعلق الأمر و الإرادة (لفظاً) معلوم بالبرهان (الاستحالة) و أمّا دخله (القصد) في الغرض (النهائي) و في الخروج عن عهدة الأمر، فلا (يدلّ هذا البرهان على ارتباط «القصد» بالغرض) و الإطلاق النظري (اللحاظي) القابل لدفع الشك ممتنع (كما أوضحتناه للتو) و عدم التقييد مع تسلیم امتناعه (عقولاً) لا يكشف عن عدم دخله فيما ذُكر (أي الغرض النهائي بل ربما تدخل في غرضه و لكن قد استحال على المولى تبيين ذاك القيد) و لا برهان -كما في تلك المسألة- على امتناع دخول داع إلهي في الغرض.

و قد رافقنا مسبقاً المحقق الاصفهاني أيضاً بأنّ الإطلاق الذاتي الضروري لا يُجدي لنا شموليةً أبداً إذ لا يكشف عن المراد الجدي للابدّيّته، فعلى أثره لا تُستخرج منه «أصل التّوصيلية» أيضاً، و لهذا إنّ الإطلاق اللحاظي الاعتباري هو الذي سيُفصّح عن مراده الأصيل فحسب.

و حيث إنّ المحقق الاصفهاني لم يستجلب دليلاً على هذا التّفكير فيبدو أنه قد أحاله إلى الوجدان و الوضوح التامّ، و لكنّا سنُتنقّح مقالته العميقة عبر النقاط التالية:

· إنّ النقطة المشتركة بين استحالة «قيديّة العلم و الجهل و الظنّ» و بين استحالة «قيديّة القصد» أنّ كليّهما مستحيلتان لدى التّقييد اللفظي إما لأجل تقدّم الشيئ على نفسه أو كتأخر المتقدّم و تقدّم المتأخر، فكافّة الاستحالات المطروحة ضمن «استحالة قيديّة العلم و الجهل» فعالة و سارية إلى مبحث «قيديّة القصد» بينما كافّة براهين استحالة «قصد الأمر» لا تتأتّي في مبحث «قيديّة العلم و الجهل» كاستحالة داعوية الشيئ إلى نفسه حيث تُخصّ باب قصد الأمر لا تقييد الحكم بالعلم - فهو تعليق إشكالية تجاه المحقق الاصفهاني -.

· إلا أنّ المبحثين ينفكان عن بعضهما:

Ø بأنّ تلك الصفات لا تتدخل في الحكم و لا في الغرض، بينما قصد الأمر قد ترابط مع الغرض النهائي حتماً.

Ø و أنّ كافّة براهين استحالة «قصد الأمر» لا تتأتّي في مبحث «قيديّة العلم و الجهل» كاستحالة داعوية الشيئ إلى نفسه فإنّها تُخصّ باب «قصد الأمر» فحسب لا بمبحث تقييد الحكم بالعلم.

3. فإن قلت: إطلاق الهيئة عرفاً (و هو الشّقّ الثالث قبلاً للإطلاق الذاتي و اللحاظي) يدلّ على أنّ المتعلق (أي مطلق الصّلاة) تمام المقصود، و هو متعلق الغرض (النهائي) فيُفيد التّوصيلية، فحمله على التّعبديّة - و أنّ الأمر تمهد و توطئة لتحقيق موضوع الغرض - خلاف الظّاهر (بل تمام المقصود هو المتعلق بغضّ البصر عن الأمر).

Ø قلت: هذا و إنّ نُسب إلى بعض الأجلة<sup>[2]</sup> (قدّه) لكنه (أصل التّوصيلية) مُبنٍ على تخيل أخصيّة الغرض، و حيث عرفت<sup>[3]</sup> أنّ ذات الفعل (بأجزائه الدّاخليّة) واف بالغرض، و أنّ الشّرائط دخلة في ترتب الغرض (و فعليته) على ما يقوم به، تعرّف عدم أخصيّة الغرض، و عدم كون الأمر تمهدأ و توطئة<sup>[4]</sup>.

فُعْصَارَة إِجَابَتْ أَنَا لَوْ افْتَرَضْنَا «الشَّرَائِطَ» - كَصَدَرُ الْأَمْرِ - دَخِيلَةً فِي «أَصْلِ الْغَرْضِ» لَحَقَّتْ مَسَأَةً «أَخْصِيَّةُ الْغَرْضِ» كَمَا زَعَمَهُ الْعَالَمُ الْجَلِيلُ حِيثُ قَدْ تَصَوَّرَ: بِأَنَّ «الْفَعْلَ» هُوَ تَمَامُ الْغَرْضِ فَأَنْتَجَ التَّوْصِيلَةَ وَلَكِنَّ لَوْ انْضَمَّ إِلَيْهِ أَمْرٌ لَأَنْتَجَ التَّعْبِيدَةَ وَحِيثُ قَدْ شَكَّنَا فِيهِمَا فَسَبَّنَا عَلَى تَمَامِيَّةِ الْفَعْلِ لِلْغَرْضِ فَتَتَوَلَّدُ أَصَالَةُ التَّوْصِيلَةِ.

بَيْنَمَا قَدْ أَسْلَفَنَا أَنَّ «الشَّرَائِطَ» - كِإِصْدَارِ الْأَمْرِ - تَتَدَخَّلُ فِي «تَفْعِيلِ الْغَرْضِ» لَا أَصْلَهُ لَأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ كِيَانِ الْغَرْضِ أَسَاسًاً فَلَا تُولِّدُ التَّعْبِيدَةَ وَلَهُذَا لَا يُصْبِحُ الْغَرْضُ أَخْصَّ.

فِي الْنَّهَايَةِ قَدْ انْصَدَّتْ طُرُقُ الْإِطْلَاقِ الْذَّاتِيِّ وَالْهَيْئَةِ وَالْعَرْفِيِّ تَمَامًاً إِنَّهَا لَا تَكْتَشِفُ لَنَا عَنْ أَنَّ مَرَادَهُ الْجَدِيُّ وَالْأَصَالَةُ الْكُلِّيَّةُ هِيَ التَّوْصِيلَةُ.

١. إِنْ قَلْتَ: إِطْلَاقُ الْهَيْئَةِ يَقْتَضِي التَّعْبِيدَةَ لِأَنَّ الْوِجُوبَ التَّعْبِيدِيَّ هُوَ الْوِجُوبُ «لَا عَلَى تَقْدِيرِ خَاصٍ» بِخَلَافِ الْوِجُوبِ التَّوْصِيلِيِّ  
فَإِنَّهُ وِجُوبٌ عَلَى «تَقْدِيرِ عَدَمِ الدَّاعِيِّ» (وَالْقَصْدِ) مِنْ قِبَلِ نَفْسِ الْمَكْلَفِ (فَلَوْ شَكَّنَا فِيهِمَا لَحَمَلْنَا عَلَى التَّعْبِيدَةِ).

٠ قَلْتَ: الْإِيجَابُ الْحَقِيقِيُّ (لِلْأَمْرِ) جَعَلُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيًّا (لِلْمَكْلَفِ) فَإِنَّ الْأَمْرَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ إِمْكَانَ الدَّاعِيَةِ وَيَلْحِظُ دُعْوَةً وَتَقْدِيرَةً خَاصَّةً لِلْمَكْلَفِ سَوَاءً فِي التَّوْصِيلِيِّ أَمِ التَّعْبِيدِيِّ) لَا جَعْلُ الدَّاعِيِّ «بِالْفَعْلِ» حَتَّى يَسْتَحِيلَ (الْأَمْرِ) مَعَ وُجُودِ الدَّاعِيِّ إِلَى الْفَعْلِ مِنْ الْمَكْلَفِ، وَلَذَا صَحَّ تَكْلِيفُ الْعَاصِيِّ وَإِنْ كَانَ لِهِ الدَّاعِيِّ (الشَّانِيُّ) إِلَى خَلَافِهِ.

---

[١] اصفهانی محمد حسین. نهایة الدراسة في شرح الكفاية. Vol. 1. 340-341. Beirut - Lebanon: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[٢] هو المحقق السيد محمد الفشاركي رحمه الله. ولد سنة ١٢٥٣ هـ في قرية «فشارك» من توابع اصفهان. سافر الى العراق و هو ابن إحدى عشرة سنة وجاور الحائر الشريف وكفله هناك أخوه العالم السيد إبراهيمالمعروف بالكبير، فكمّل العربية و المنطق ثم اشتغل بالفقه وأصوله على عدة من علمائه كالعالم الشهير السيد المجاهد الطباطبائي و الشیخ الأردکانی. ثم هاجر الى النجف الأشرف حدود سنة ١٢٨٦ هـ. و حضر بحث السيد المجدد الشیرازی و سافر معه الى سامراء و توطّنها معه، ثمّ بعد وفاة السيد المجدد هاجر بآهله وأولاده الى الغرب الشريف، فشرع في التدريس بحيث أكبّ على الاستفادة منه الأفضل كالشیخ عبد الكریم الحائري (١٣٥٥ق) ثمّ توفّاه الأجل في شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣١٦ هـ و دفن في إحدى حجرات الصحن الشريف من جهة باب السوق الكبير (مقدمة وقایة الاندیhan: ١٤٣ و مقدمة الرسائل الفشارکیة).

[٣] و ذلك في التعليقة: ١٧٤.

[٤] قولنا: (وَعَدَ كَوْنُ الْأَمْرِ تَمَهِيدًا...الخ). مع أن جعله بعنوان التمهيد لا يجدي في التوصل إلى غرضه، و هو إثبات الفعل بداعي لأمر، أو الإنشاء السابق لم يكن بداعي التحرير، بل بداعي التمهيد، و أما إذا كان التمهيد داعياً للداعي، فهو و إن كان مجيداً، إلا أنه ليس خلاف الظاهر؛ إذ المقدار المسلم هو كون الإنشاء بداعي جعل الداعي، لا كونه متبناً عن غير داعي التمهيد، بل دائماً يكون جعل الداعي بداع آخر غير جعل الداعي قطعاً. فتدبره، فإنه حقيق به. (منه عفي عنه).